

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Distr.: General
25 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الثانية عشرة
١٤ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الجامعة الماضية لدورة التنفيذ ٤-٢٠٠٥

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نص التقرير عن المؤتمر ”الملاياد لأفقر الفئات“ الذي عُقد في ستافانجبر، النرويج، في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (انظر المرفق). وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(توقيع) جوهان ل. لوفالد
السفير
الممثل الدائم



مرفق للرسالة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للترويج لدى الأمم المتحدة

الأكاديمية الدولية للمياه*

”المياه لأفقر الفئات“

العمل على تحقيق أهداف الألفية

مؤتمر معقود دعماً للدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ستافانجير، الترويج، ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

* الأكاديمية الدولية للمياه منظمة غير ساعية للربح لها ٢٢٠ عضواً من أكثر من ٤٠ بلداً. ويُجرى اختيار الأعضاء في الأكاديمية من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والفنانين في مجال المياه، وتدوم العضوية في الأكاديمية مدى الحياة. ويهدف عمل الأكاديمية إلى منع نشوب الصراع على المياه، وإلى تعزيز بناء القدرات وإشراك الأعضاء في الحوار بشأن سياسات المياه لفائدة أفقر الفئات.

توطئة

عيّنت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مؤتمر ”المياه لأفقر الفئات“ مؤتمراً معقوداً لدعم اللجنة. وقد أعد تقرير المؤتمر هذا لتقديمه إلى الدورة الثانية عشرة للجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في نيويورك.

وقد تمثلت الدوافع إلى عقد المؤتمر في اشغالات أعضاء الأكاديمية الدولية للمياه، والمجتمع الدولي، وممثلي بلدان الجنوب، في البطء الشديد للتقدم المحرز في اتخاذ إجراءات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالمقارنة مع طموحات قادة العالم.

واجتمع المشاركون في مؤتمر ”المياه لأفقر الفئات“ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في ستافانجير، النرويج، لتقديم توصيات بشأن إجراءات ذات أولوية يمكن أن تسمح بتوسيع نطاق جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مجال المياه والفقر.

وفي اختتام الحدث، قدم رئيس المؤتمر الأستاذ الدكتور يان بروونك إلى الجلسة العامة الختامية موجز الرئاسة الذي أحيل إلى رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وزير البيئة، السيد بورغى براندي، النرويج.

ويتألف هذا التقرير من جزأين. يتضمن الجزء الأول موجز الرئاسة. ويتضمن الجزء الثاني التوصيات المبنية عن حوارات أصحاب المصلحة المتعددين، والجلسات العامة للمؤتمر والجلسات المتفرعة عنها، وهي توصيات استند الرئيس إليها في إعداد الموجز. وتمثل هذه التوصيات معاً، بصياغتها التي قامت الأكاديمية الدولية للمياه بتحريرها بما، برنامج الإجراءات ذات الأولوية في مجال ”المياه لأفقر الفئات“ الذي يتعين أن يقوم أصحاب المصلحة الأساسيين بمتابعته.

وتود الأكاديمية الدولية للمياه أن تُعرب هنا عن امتنانها لجميع المشاركين في المؤتمر الذين ساهموا فيه على نحو نشيط جداً بمعرفهم وخبرتهم وآرائهم وتوصياتهم – وكذلك عن الشكر للمؤسسات الرئيسية التي دعمت المؤتمر. ييد أن الأكاديمية الدولية للمياه هي المسئولة تماماً عن محتويات هذا التقرير.

وأخيرا، تود الأكاديمية الدولية للمياه أن تعرب عن الشكر لوزارة الخارجية النرويجية لما قدمته من دعم مالي للمؤتمر.

أوسلو، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤

تور زينغر	تور وانسلند
المستشار الرئيسي	الأمين العام
الأكاديمية الدولية للمياه	الأكاديمية الدولية للمياه

أولف آرني غورغتس
رئيس مجلس أمناء
الأكاديمية الدولية للمياه

الجزء الأول

موجز الرئاسة

في موجز الرئاسة، اختتم الأستاذ الدكتور يان برونوك أعمال المؤتمر بتقديم الرسائل الأساسية والتوصيات الرئيسية لطرق قضيبي الوصول إلى الموارد المائية، والمياه والمرافق الصحية.

المياه ونداء القضاء على الفقر

في مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي المعنى بالتنمية المستدامة، أقر قادة العالم بأن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات التي تواجه عالم اليوم. وتكتمسي التنمية والإدارة الفعالتان للموارد المائية، وتوفير المياه وخدمات الإصلاح بصورة فعالة وعادلة، أهمية أساسية بالنسبة للقضاء على الفقر، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق النمو المستدام. وقد ازدادت الحاجة إلى الإدارة السليمة لموارد المياه إلحاحاً إذ أصبحت المياه أكثر ندرة، وساقت نوعيتها، وتزايدت الانزعجات البيئية والاجتماعية، وتفاقمت أخطار الفيضانات والجفاف نتيجة لتغير المناخ. والفنان الأشد فقراً هي التي تعاني أكثر من غيرها من عدم كفاية المياه وخدمات الإصلاح.

إن المياه النقاء ضرورة أساسية لصحة البشر وبقائهم. وتمثل مياه الشرب المأمونة، ومارسات الإصلاح والوقاية الصحية الملائمة، مثل غسل الأيدي، شرطاً مسبقاً لصحة البشر ولتحقيق تخفيضات عامة في معدلات سوء التغذية، والاعتلال، والوفيات، ولا سيما بالنسبة للأطفال. ويكتسي الوصول إلى المياه النقاء وخدمات الإصلاح أهمية حيوية في تحقيق التنمية المستدامة، بما فيها الحماية البيئية والأمن الغذائي.

المؤتمر

في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عقد أصحاب المصلحة من حكومات بلدان الجنوب ومن البلدان المانحة، وأوساط المانحين الدوليين، والمجتمع المدني في بلدان الجنوب، وأوساط الأعمال التجارية الدولية، وفيبي المياه مؤتمراً تولت تنظيمه الأكاديمية الدولية للمياه في ستافانجير، النرويج، لمناقشة موضوع "المياه لأفقر الفئات". وركز المؤتمر على كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه وأهداف مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعنى بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالإصلاح والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وستقدم نتائج المؤتمر إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

الرسائل الأساسية بشأن "المياه لأفقر الفئات"

١ - الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والإصلاح أهداف يمكن تحقيقها.

إننا لا نسير حالياً في الاتجاه الصحيح ولزاماً علينا أن نعمل على الوفاء بالوعود التي أعلنتها قادتنا السياسيون. ويمكن أن تسبب السياسات التي تكون أهدافها سليمة لكن توجيهها غير سليم في زيادة تفاقم الحالة. وينبغي للعناصر الفاعلة على جميع المستويات أن تمنح الأولوية للخدمات المقدمة إلى أفقر الفئات وأن تتخذ خطوات لتبعد الموارد المالية المحلية والخارجية. وينبغي تحسين سياسة الحكم لكافالة أن يكون صوت الفقراء مسموعاً على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي. وينبغي أن تقوم الأولويات الوطنية والدولية على أساس العدالة الاجتماعية. ولن تكون التكاليف مرتفعة ل توفير معظم ما يلزم لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من المياه وخدمات الإصلاح - يمكن تحقيق الكثير عن طريق إعادة تخصيص موارد متاحة بالفعل وإعادة توزيعها. وستتفاقم حالة أفقر الفئات إذا لم تُمنح الأولوية. إن منح الأولوية للفقراء يعني ضمناً أن من هم أقل فقراً سيحصلون على قدر أقل من الموارد.

٢ - تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية لكنها ليست المسؤولة الوحيدة.

لا يمكن تحويل كل المسؤوليات إلى الحكومات الوطنية. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن توفير دعم أساسي للبلدان ذات القدرة الوطنية الضعيفة على تنفيذ سياسات مواطية للفقراء. ويشمل هذا في نفس الوقت البلدان التي توجد في حالة صراع أو في فقر مدقع.

٣ - لكل الناس حق في إمدادات مياه مأمونة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بأسعار في متناولهم.

إن موارد المياه ملك مشترك يجب أن تسيطر عليه الحكومات بالنيابة عن مواطنيها. وينبغي أن تخضع الحكومات الوطنية للمساءلة عن توفير إمكانية وصول جميع مواطنيها إلى المياه وخدمات الإصلاح.

٤ - إن تحفيض نسبة السكان الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أولوية متفق عليها دولياً، لكن النصف الآخر من مجموع الفقراء هام بنفس الدرجة.

لابد لنا من مواصلة العمل على التصدي لمشكلة الفقر حتى لو حققنا الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نبدأ منذ الآن في اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق ذلك.

طرق قضيبي الوصول إلى موارد المياه والمياه وخدمات الإصلاح لأفقر الفئات

إن السبيل إلى تحسين إدارة المياه وأداء الخدمات يتضمن ثلاثة فروع: تحسين إدارة المياه لكافلة الاستخدام الفعال للموارد القائمة وإشراك جميع أصحاب المصلحة بصورة فعالة؛ وزيادة هامة في توسيع الهياكل الأساسية للمياه ووضع مخططات توسيع ذات أهداف محددة لفائدة أفقر الفئات؛ والتمكين وبناء القدرات تحقيقاً لذلك الغرض.

الإدارة

ينبغي أن تقرر السلطات الحكومية الوطنية والمحلية كيفية تنظيم خدماتها في مجال المياه والإصلاح. ينبع أن تتخذ الحكومات بنفسها القرارات المتعلقة بخدماتها توفر الخدمات وبكيفية معالجة احتياجات الفقراء. ولا ينبع للمناخين ووكالات الإقراض أن تجعل من مشاركة القطاع الخاص شرطاً مسبقاً لدعم قطاع المياه. وليس المسألة متعلقة بالقطاع الخاص أو القطاع العام، بل هي تتمثل في الوصول المستدام والأداء الفعال للخدمات بتكلفة منخفضة. ينبع أن يتم التخطيط وتوفير الخدمات على أدنى مستوى لاتخاذ القرارات ومشاركة فاعلة من أفقر الفئات.

يجب أن تواكب الإصلاحات والاستثمارات. إن الإجراءات المتخذة لتعزيز القدرة المؤسسية، وإصلاحات السياسات، وتمويل الهياكل الأساسية، ينبع أن تشكل مجموعة متكاملة وأن لا يكون التمويل مرهوناً بإكمال الإصلاحات. يجب أن تتوخى المساعدة الإنمائية الرسمية نهج "التعلم من خلال العمل" عوضاً عن التمسك بنهج قائم على أساس مراحل متميزة وعلى اشتراطات. إن الإصلاحات، مثل وضع إطار قانونية وتنظيمية واضحة وثابتة واتخاذ تدابير لكافحة الفساد، لازمة حقاً. غير أن الإصلاحات لا يمكن أن تحل مكان الاستثمارات.

يجب أن تكون خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه وورقات استراتيجية الحد من الفقر هادفة لخدمة الشعب ومتصلة بالشعب وأن يقوم الشعب بإعدادها. ينبع أن تشكل الإدارة المتكاملة لموارد المياه وورقات استراتيجية الحد من الفقر جزءاً من عمليات التخطيط والميزنة الوطنية. وينبع أن يشكل القضاء على الفقر نقطة الانطلاق للإدارة المتكاملة لموارد المياه. ينبع أن تكون جميع البلدان عمليات إدارة متكاملة لموارد المياه قد أكملت أو في طور تفويض متقدم بحلول عام ٢٠٠٥. وينبع تقديم الدعم للبلدان النامية التي لا تحقق هذا المهد.

تمويل توفير المياه لأفقر الفئات

جلب مزيد من الأموال إلى المستويات دون السيادية والمحلية. ينبغي جمع مزيد من الأموال محلياً، عن طريق فرض تعريفات وضرائب تدرجية، ومن خلال أسواق رأس المال المحلية. وفي حالة عدم تمكن أفق الفئات من دفع التكالفة الكاملة للمياه وخدمات الإصلاح، ينبغي أن تسهل النظم التعريفية تحديد أهداف ذات طابع اجتماعي. وينبغي أن يمول رأس المال الوطني والدولي مخططات التمويل على نطاق صغير للمياه وخدمات الإصلاح، لكي تتمكن السكان الفقراء من تمويل المياكل الأساسية والخدمات في مجال المياه على نطاق صغير.

ينبغي منح الأولوية لأفقر الفئات في تخصيص الموارد المحلية. إن زيادة نطاق تغطية أفق الفئات بخدمات المياه والإصلاح سوف يؤدي إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والفوائد البيئية والاقتصادية. وينبغي أن تُمنح الأولوية إلى زيادة توسيع نطاق الخدمات لكي تشمل السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة وخدمات إصلاح، عوضاً عن تحسين الخدمات المقدمة إلى السكان الذين يحصلون حالياً على ذلك.

رفع مستويات التمويل وزيادة المبالغ المفقمة التي تستهدف أفق الفئات. يتعين زيادة المساهمات المالية من جميع مصادر التمويل الرئيسية: الحكومات الوطنية، المانحون، المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، المقرضون التجاريون، المستثمرون من القطاع الخاص، التبرعات، مخططات التضامن، وما إلى ذلك. وينبغي أن يُمنح استثناءً آليات تمويل جديدة ومصممة لبلوغ أفق الفئات أولوية أعلى من أولوية تحسين الفعالية في استخدام الموارد. وإذا بذل الطلب الفعلي غير موجود، تعين بذل جهود ابتكارية لتحويل الاحتياجات المحلية إلى مخططات حازمة للتمويل والتنفيذ.

تمويل الدعم الدولي إلى أفق الفئات وإلى البلدان الأشد احتياجاً. ينبغي توجيه الدعم المالي لتوفير المياه وخدمات الإصلاح المقدم من المانحين والمؤسسات المالية الدولية إلى البلدان الأشد احتياجاً. وسوف تتطلب إعادة التوجيه هذه رسم خرائط للفقر وتحليل الأثر.

التمكين

يجب توخي هجج يستجيب للطلب ويركز على الناس. إن الأهداف الإنمائية للألفية ذات طابع عالمي لكنها يجب أن تُنفذ محلياً على مستوى المدينة - القرية - المجتمع المحلي، حيث يعيش الناس وحيث يلزم توفير المأوى والخدمات. ويجب أن تكون مشاريع توفير المياه وخدمات الإصلاح الناجحة مستجيبة للطلب وأن تركز على الناس، ويقتضي هذا ضمناً أن تبادر الجماعة المحلية بوضع النظم وأن تساعد في تنفيذها وتنفيذها وأن تتولى

صيانتها ثم تمتلكها. والجماعات المحلية أقدر من غيرها على تقرير ما يلزم وكيف يمكن استدامة عملية تقديم الخدمات.

منح حقوق الملكية والحيازة لأفقر الفئات - لا استدامة بدون ملكية. ينبغي أن يكفل تحسين الإدارة حقوق وامتيازات الفقراء من خلال إصلاحات قانونية وعن طريق آليات ومؤسسات الإنفاذ. وسيحفز منح حقوق الملكية والحيازة للأسر العيشية ذات الدخل المنخفض الطلب الفعلي على المياه وخدمات الإصلاح في المستوطنات غير الرسمية في المناطق الحبيطة بالمدن وكذلك في المناطق الريفية.

تمكين أفقر الفئات. يتطلب الإشراك المنصف في صنع القرار بشأن خدمات وإدارة موارد المياه تمكين أفقر الفئات. وسيعني تمكين تلك الفئات تحرير المرأة من عناء الكدح اليومي ومن ضياع الوقت والفرص. وسوف يمكن ذلك من الالتحاق بالمدارس. إن الإصلاح وتعليم البنات متراطمان ترابطاً وثيقاً، إذ أن التحاقهن بالمدارس يتطلب وجود مراافق صحية منفصلة.

القدرات نادرة على جميع المستويات. ينبغي أن تساعد كل الأطراف الفاعلة في تعزيز قدرة الأسرة العيشية والجماعات المحلية والسلطات المحلية على الاضطلاع بإدارة وتحفيظ المياه بصورة عادلة ومستدامة، فضلاً عن أداء خدمات المياه والإصلاح. ويمثل توفير المياه وخدمات الإصلاح لأفقر الفئات، في نهاية الأمر، قضية محلية.

الجزء الثاني

إعداد إجراءات ذات أولوية

يتضمن هذا الجزء التوصيات المنشقة عن حوارات أصحاب المصلحة المتعددين، وعن الجلسات العامة للمؤتمر والجلسات المتفرعة عنها، وهي التوصيات التي استند إليها الرئيس في إعداد الموجز. وتشكل هذه التوصيات معا، بالصيغة التي حررها بها الأكاديمية الدولية للمياه، برنامج الإجراءات ذات الأولوية في مجال ”المياه لأفقر الفئات“ الذي سيتولى أصحاب المصلحة الأساسيين متابعته. وتتضمن الفروع الواردة بحروف مائلة المقترنات في موجز الرئاسة.

الإدارة: إجراءات ذات أولوية

- ينبع أن تقرر السلطات الحكومية الوطنية والخليوية طريقة تنظيم خدماتها في مجال المياه والإصلاح.

ينبع أن تتخذ الحكومات بنفسها القرارات المتعلقة بالخيارات في مجال تقديم الخدمات وبطريقة تلبية احتياجات الفقراء. ولا ينبع أن يجعل الماخونن ووكالات الإقراض من مشاركة القطاع الخاص شرطاً مسبقاً لدعم قطاع المياه. والقضية هنا لا تتعلق بالقطاع العام أو القطاع الخاص بل تمثل في الوصول المستدام والأداء الفعال للخدمات بتكلفة منخفضة. وينبع القيام بالتخطيط وتوفير الخدمات عند أدنى مستوى اتخاذ القرار ومشاركة فعالية من أفقر الفئات.

ضمان الحصول الجميع على خدمات أساسية: اعتماد حق الإنسان في المياه. ينبع أن يعترف كل بلد بحق الإنسان الأساسي في المياه الذي أكدته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويكتسي تكريس هذا الحق في صنع القرار والتشريع الوطنيين أهمية حاسمة بالنسبة لتوخي النهج الأساسي للقضاء على الفقر. وثمة حاجة لسياسات واستراتيجيات عملية للتصدي إلى المشاكل الحقيقة للفقراء.

ينبع أن توسيع الحكومات الوطنية نطاق تعاونها مع السلطات الحكومية المحلية.

إن السلطات الحكومية المحلية توجد في مقدمة العمل في مجال توفير خدمات المياه والإصلاح. ومن أجل ضمان إمكانية إنحاز العمل المحلي وفقاً للبرامج الوطنية، ينبغي للحكومات المركزية أن تستفيد من المدخلات المقدمة من السلطات الحكومية المحلية حين تقوم بتحديد أولويات الإنفاق وبتصميم الأطر المؤسسية وإعادة توزيع الموارد.

ينبغي أن تضع الحكومات المركزية سياسات ضريبية شاملة تراعي تنوع الأوضاع المحلية وتتوفر حواجز ملائمة. بغية حفز الأفراد على دفع المستحقات عليهم في المواقع المحددة يجب إطلاعهم بوضوح على النتائج الإيجابية للضرائب المفروضة على المياه. ويجب العناية على نحو خاص بضرورة أن يتسعى لكل شخص الحصول على قدر أدنى من المياه. وينبغي إزالة الحواجز التي تعوق زيادة الاستهلاك (أى العمل على تحقيق وفورات الحجم). يجب التركيز على أداء الخدمات.

• ينبع أن توأكب الاستثمارات عمليات الإصلاح:

ينبغي أن تشكل إجراءات تعزيز القدرة المؤسسية، وإصلاحات السياسات، وتمويل الهياكل الأساسية مجموعة متكاملة عوضاً عن أن يكون التمويل مشروطاً بإكمال الإصلاحات. ويجب أن تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس نهج "التعلم من خلال العمل" عوضاً عن التمسك بنهج استباعي واشتراطي. وال الحاجة قائمة، حقاً، لإجراء إصلاحات مثل وضع إطار قانونية وتنظيمية واضحة وثابتة واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد. ييد أن الإصلاحات لا يمكن أن تخل مكان الاستثمارات. يمكن جل جميع العناصر الفاعلة أن تعمل معاً في مشاريع ذات عائدات مرتفعة ومحبولة تفيد الفقراء في حين تتواءل عملية الإصلاح والتخطيط.

يجب أن تكون معايير المعونة بسيطة ومرنة لكي لا تعوق تنفيذ المشاريع بدون موجب. إن الحاجة ماسة لتحقيق نتائج في هذا الميدان. ويجب قبول القدر من المخاطر المتأصل في البرامج المملوكة من المساعدة الإنمائية الرسمية. إن هذا ضروري لتعجيل تنفيذ المشاريع.

ينبغي أن يكون العمل مدعوماً بوجود أهداف واضحة وقابلة للقياس فضلاً عن رصد التقدم المحرز، وينبغي التركيز على أداء الخدمات. يجب تحسين وتعجيل الرصد والتقييم بصورة ملحوظة على جميع المستويات. ويتعين على أصحاب المصلحة أن يتroxوا على الوضوح بخصوص ما يريدون تحقيقه، وذلك بتحديد الأهداف، وجموعات الأهداف، وأبعاد الفقر التي يتعين التصدي لها (سبل المعيشة، الصحة، المخاطر). ويجب تقديم مؤشرات بسيطة وقابلة للمقارنة وتعزيز استخدام مقاييس مرجعية تتسم بالشفافية. ومن الضروريات الأساسية اعتماد ومتابعة سياسات مواتية للفقراء ترتكز على إمكانية الحصول على خدمات مستمرة وموثوقة عوضاً عن قصر التركيز على بناء الهياكل الأساسية.

وتحتاج لوجود فريق مستقل وموثوق به يتولى تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والإصلاح، وذلك، في نفس الوقت، من حيث

النواتج والمدخلات ويكون قادرا على ”كشف ولوّم“ الأطراف التي تقصير في الأداء - والإشادة بمن يستحقون الشاء.

• يجب أن تكون خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه وورقات استراتيجية الحد من الفقر هادفة لخدمة الشعب ومتصلة بالشعب وأن يقوم الشعب بآعادتها.

ينبغي أن تشكل الإدارة المتكاملة لموارد المياه وورقات استراتيجية الحد من الفقر جزءا من عمليات التخطيط والميزنة الوطنية. وينبغي أن يشكل القضاء على الفقر نقطة الانطلاق للإدارة المتكاملة لموارد المياه. ينبع أن تكون لجميع البلدان عمليات إدارة متكاملة لموارد المياه قد أكملت أو في طور تنفيذ متقدم بحلول عام ٢٠٠٥. وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية التي لا تتحقق هذا الهدف.

يجب أن تقوم كافة المشاريع على الإدارة المتكاملة لموارد المياه. لدى إعداد الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، سواء كانت وطنية أو محلية، يجب مراعاة الأثر المترتب على المبادرات الجديدة بالنسبة للبيئة الأوسع نطاقا (في اتجاه المحاري المائية وفي الاتجاه المعكوس، والأراضي الرطبة، وبالتالي السيطرة على الفيضانات، ومصائد الأسماك ...) وعلى السكان في المناطق المحيطة الذين يعولون على تلك البيئة في عيشهم. ويجب أن تُعني كافة القطاعات والوزارات بقضية المياه، وأن يساهم القطاع العام ماليا بقدر كبير في المشاريع المضطلع بها. وبصورة خاصة، يجب أن تدرس هذه الخطط كيف يمكن أن تعود الإدارة المتكاملة لموارد المائية بالفائدة على الفئات التي تعاني من أقسى أشكال الفقر. ينبع أن تنطلق الإدارة المتكاملة لتلك الموارد من السعي إلى القضاء على الفقر.

يجب أن تعكس قضية المياه والإصلاح على نحو أفضل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. يجب أن تعكس الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأن تمنح تلك الورقات أولوية للمياه والإصلاح، كخطوة أولى. وينبغي للحكومة والأطراف العاملة في قطاع المياه والإصلاح أن تساهم في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأن تكفل بإلاء عنابة ملائمة لذلك القطاع في وثائق تلك الورقات، وذلك من خلال:

(١) وضع التشخيصات والتنفيذ على النحو الملائم من خلال تحسينات في نظم المعلومات والتقييم لقطاع المياه والإصلاح؛

(٢) وضع برامج متوسطة الأجل وإنشاء آليات للدعم المالي؛

(٣) استراتيجيات للدعوة تمكّن مختلف أصحاب المصلحة من إدراك أهمية المياه والإصلاح في الحد من الفقر ومن مواصلة الإقرار بها.

ويمكن أن تشكل ورقات استراتيجية الخد من الفقر أداة لتنفيذ الإصلاحات القطاعية وللحصول على التمويلات الإنمائية وذلك، في نفس الوقت، من الميزانيات الوطنية ومن مصادر خارجية مثل الأموال التي يتيحها المانحون. إن إثبات الجدوى الاقتصادية لمشاريع المياه يكتسي أهمية حاسمة. وينبغي أن يتم ذلك بصورة واضحة ومحنة من خلال القيام بتوضيح البعد الإنمائي للاستثمارات في المياه والإصلاح.

المالية: الإجراءات ذات الأولوية

لم يتم بعد تحويل رؤيا جوهانسبرغ إلى إجراءات.

لم يلاحظ في السنوات الأخيرة إحراز أي تقدم كبير في هذا المجال صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والحالة العامة غير مرضية:

ثمة حاجة لمشاريع جديدة من أجل تعجيل تحقيق إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الإصلاح. ولم يتحقق بعد بصورة كاملة إشراك السلطات الحكومية المحلية، وبصورة عامة لم تسجل زيادة في تمويل قطاع المياه. وقد ذكر بعض المانحين أنهم لم يتمكنوا من إنفاق كل الأموال التي أتاحوها بسبب النقص في عدد المشاريع المقبولة.

• جلب المزيد من الأموال للمستويات دون السيادية والخلية

ينبغي جمع المزيد من الأموال خلياً عن طريق وضع نظام تصاعدي للتعريفات، والضرائب، وتطوير أسواق رأس المال المحلية. وفي حالة عدم قدرة أفراد الفئات على تحمل التكلفة الكاملة للمياه وخدمات الإصلاح، ينبغي أن تسهل النظم التعريفية استهداف فئات معينة في المجتمع. وينبغي لرأس المال الوطني والدولي أن يمول مخططات التمويل الصغرى للمياه والإصلاح التي تسمح للسكان الفقراء بتمويل الهياكل الأساسية الصغيرة للمياه وتقديم الخدمات.

يجب تحسين إمكانية وصول الكيانات دون الوطنية (السلطات الحكومية المحلية، والجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية) إلى أموال المانحين. ينبغي أن يضع المانحون في الاعتبار، على نحو أفضل، الخصائص التي يتميز بها قطاع المياه إذ أن معظم العناصر الفاعلة فيه عناصر محلية، وينبغي لها بالتالي أن تصمم برامجها بطريقة تسمح باستخدامها بفعالية من جانب السلطات المسئولة المحلية. ويمكن أن يجري التعاون على نحو أوسع بين المانحين والكيانات المحلية من خلال الابطات القائمة للعناصر الفاعلة المحلية، مثل الشركات بين المدن أو شبكات المنظمات غير الحكومية، كما يمكن أن يركز هذا التعاون على إنشاء صناديق إقليمية، ونقطة طروف الاستدامة، ووضع إطار مرجعي لدعم الامر كرية.

يجب استخدام المعونة الإنمائية المقدمة من الخارج (المنح، وتعزيز الائتمان، والإعانت المالية الحكومية، من أجل تعبئة السيولة النقدية المحلية. توجد أدوات عديدة للقيام بذلك، مثل برامج الائتمانات الصغيرة والصناديق الدائرة. كما تسمح المساعدة الإنمائية الرسمية والإعانت المالية بتنمية الشعور بالثقة لدى صغار المستثمرين (المصارف المحلية، والصناديق، والأفراد). ومن أجل تمكين المانحين من تحديد الحالات المناسبة لاستثمار أموالهم بأكثر سرعة، ينبغي إنشاء مرافق لإعداد المشاريع أو تطوير المراافق القائمة. وينبغي أن ترتكز هذه المراافق على توضيح الطلب القائم على الصعيد المحلي.

• في تخصيص الموارد الأخلاقية، ينبغي منح الأولوية لأفقر الفئات.

إن زيادة نطاق تغطية أفقر الفئات بخدمات المياه والإصلاح سوف يؤدي إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والفوائد البيئية والاقتصادية. وينبغي أن تمنح الأولوية إلى زيادة توسيع نطاق الخدمات لكي تشمل السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة وخدمات إصلاح، عوضاً عن تحسين الخدمات المقدمة إلى السكان الذين يحصلون حالياً على ذلك.

ينبغي للحكومات المركزية أن تثبت أن لها أولويات سياسية في هذا المجال، وذلك بزيادة المساهمة في ميزانيات مشاريع المياه والإصلاح المحلية ومساهمتها في العمل على استهداف أفقر الفئات. ما زالت الأهمية الممنوحة للمياه غير كافية في جداول أعمال معظم الأمم. ومن أجل تحقيق أثر إنمائي أوسع نطاقاً، ينبغي للحكومات المركزية أن تمنح المياه الأولوية أعلى من حلال زيادة الميزانية المخصصة للمياه والإصلاح، ولا سيما ميزانيات مشاريع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية المحلية ومشاريع الحكومة. وسوف يتحقق ذلك فوائد غير محسوبة في قطاعات أخرى (فوائد تعليمية وصحية وبيئية واقتصادية). ومن المقترح تخصيص نسبة مئوية من الميزانية السنوية الكلية للحكومة لتمويل مشاريع المياه والإصلاح. ويمكن أن يسمح ذلك بإتاحة الأموال لإقامة هيكل أساسية للمحرومين، بما في ذلك الإعانت المالية التي تستهدف توفير الإمدادات الأساسية لأفقر الفئات.

ينبغي أن تشجع الحكومة الإعراب عن الاحتياجات والطلب على صعيدي الأسرة المعيشية والجماعة المحلية. ينبغي أن تقوم المشاريع المستدامة على أساس التحديد الواضح للطلب والإعراب عنه بجلاء، وذلك بالخصوص لأن هذا الطلب كثيراً ما يكون شرطاً مسبقاً للتمويل. ويمكن أيضاً أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً في تحديد الطلب الفعلي والإعراب عنه.

يجب أن تكون الحلول وتمويلها متكيفين مع مختلف أنواع المستوطنات البشرية (ضواحي المناطق الحضرية، والمدن الصغرى، والقرى)، مع مراعاة الثقافات المحلية. تشارط ضواحي المناطق الحضرية المدن الكبرى نفس المشاكل (نفس المياه غير النقاء) لكن يمكنها أيضاً أن تستفيد من المرافق القائمة بالقرب منها ومن الطابع الرسمي لنظام تسويق المياه. أما القرى، فكثيراً ما يتبعن عليها أن تستعمل في البداية تكنولوجيات مناسبة منخفضة التكلفة. وتتطلب المدن الصغرى هيكل أساسية معقدة. ويجب أيضاً قبول الفوارق الثقافية: قد تكون الحلول والطراائف المناسبة لمنطقة معينة غير ملائمة لمنطقة أخرى.

يجب إدماج مقدمي الخدمات من القطاع الخاص غير الرسمي في النظام الكلي لمقدمي الخدمات. تقدم هذه العناصر الفاعلة خدمات للسكان الذين لا تصل إليهم شركة المياه الرئيسية في المنطقة. وإذا ما تم الاعتراف بدورهم وإبرام اتفاques بخصوص الأسعار مع الشركة الرئيسية، وتنظيم عملهم بصورة مناسبة، فإنه يمكن كفالة تحسين الخدمات ونوعية المياه لفائدة المستخدمين النهائيين. بيد أن عملية إضفاء الطابع الرسمي هذه يجب أن تتحملي القراء من الزيادات في الأسعار.

• رفع مستويات التمويل وزيادة المبالغ المفقة التي تستهدف أفراد الفئات.

يتعين زيادة المساهمات المالية من جميع مصادر التمويل الرئيسية: الحكومات الوطنية، المالحون، المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، المقرضون التجاريون، المستثمرون من القطاع الخاص، التبرعات، مخططات التضامن، وما إلى ذلك. وينبغي أن يُمْنَح استبطان آليات تمويل جديدة ومصممة لبلوغ أفراد الفئات أولوية أعلى من أولوية تحسين الفعالية في استخدام الموارد. وإذا بدا أن الطلب الفعلي غير موجود، تعين بذل جهود ابتكارية لتحويل الاحتياجات المحلية إلى مخططات جاهزة للتمويل والتنفيذ.

يجب أن تقوم الحكومات بتبعة الأموال من القطاع الخاص الداخلي. تتتوفر السيولة النقدية في العديد من البلدان لدى مؤسسات القطاع الخاص والأفراد على السواء. يجب استبطان طرق ابتكارية لتشجيع هذه الأطراف على الاستثمار. ومن أجل زيادة الفعالية، ينبغي أن يكون الاستثمار مباشراً قدر المستطاع وأن يكون عدد الوسطاء أقل ما يمكن.

يجب أن ينسق المالحون أعمالهم وبيوائمها على نحو أفضل ولا سيما فيما يتعلق باشتراطاتهم الإدارية. يجري إهدار أكثر مما ينبغي من الطاقات ومن الوقت والمال في إعداد تقارير متعددة في حين أن اعتماد نمط موحد يمكن أن يسمح للأطراف المتلقية بإكمال تقرير

واحد يفي بطلب سلطات عديدة. وفضلاً عن ذلك، فإن تحسين الاتصالات بين المانحين يمكن أن يسمح باستنطاط تركيبات تؤدي، فيما يتعلق بتمويل المشاريع، إلى تدعيم الميكل المالي. يجب أن ننتقل من ممارسة تمويل فرادي المشاريع إلى دعم البرامج والميزانيات.

• تحويل اتجاه الدعم الدولي إلى أفق الفئات وإلى البلدان الأكثر احتياجا.

ينبغي توجيه الدعم المالي لتوفير المياه وخدمات الإصلاح المقدم من المانحين والمؤسسات المالية الدولية إلى البلدان الأشد احتياجاً. وسوف تتطلب إعادة التوجيه هذه رسم خرائط للفقر وتحليل الأثر.

التمكين

يجب توخي نهج يستجيب للطلب ويركز على الناس. إن الأهداف الإنمائية للألفية ذات طابع عالمي، لكنها يجب أن تنفذ محلياً على مستوى المدينة - القرية - المجتمع المحلي، حيث يعيش الناس وحيث يلزم توفير المأوى والخدمات. ويجب أن تكون مشاريع توفير المياه وخدمات الإصلاح الناجحة مستجيبة للطلب وأن تركز على الناس، ويقتضي هذا ضمناً أن تبادر الجماعة المحلية بوضع النظم وأن تساعد في تخطيطها وتنفيذها وأن تسولي صيانتها ثم تمتلكها. والجماعات المحلية أقدر من غيرها على تقرير ما يلزم وكيف يمكن استدامة عملية تقدم الخدمات.

منح حقوق الملكية والحيازة لأفق الفئات - لا استدامة بدون ملكية.

ينبغي أن يكفل تحسين الإدارة حقوق وامتيازات الفقراء من خلال إصلاحات قانونية وعن طريق آليات ومؤسسات الإنفاذ. وسيحفز منح حقوق الملكية والحيازة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض الطلب الفعلي على المياه وخدمات الإصلاح في المستوطنات غير الرسمية في المناطق الحبيطة بالمدن وكذلك في المناطق الريفية.

تمكين أفق الفئات

يتطلب الإشراك المنصف في صنع القرار بشأن خدمات وإدارة موارد المياه تمكين أفق الفئات.

وسيعني تمكين تلك الفئات تحرير المرأة من عباء الكدح اليومي ومن ضياع الوقت والفرص. وسوف يمكن ذلك من الالتحاق بالمدارس. إن الإصلاح وتعليم البنات متطلبان ترابطان وثيقان، إذ أن التحاقهن بالمدارس يتطلب وجود مرافق صحية منفصلة.

إعطاء الفقراء في المناطق الريفية والحضرية مكانة مركبة في عملية صنع القرار. يتطلب تمكين أفراد الفئات تحقيق مشاركتها بصورة هامة، من خلال الاستماع لآراء هذه الفئات الضعيفة بشكل خاص واحترام المعرفة المتوفرة لديها، وهيكلها الأساسية ومؤسساتها، وقيادتها القائمة. وينبغي العناية على نحو خاص باحتياجات المرأة والفئات المهمشة، والسكان الأصليين وأفراد فئات السكان. ينبغي تحويل المفاهيم العامة للتمكين والملكية إلى قوانين وأنظمة محددة.

كفالة أن تشارك الحكومات والوكالات الداعمة في جداول أعمال السكان وأن تخضع للمساءلة أمام السكان، والعكس بالعكس. يجب تقديم دعم متواصل ليس فقط للجماعات المحلية في عملها التنظيمي بل وكذلك للمنظمات الوسيطة (السلطات الحكومية المحلية مثلا) التي تساعد تلك الجماعات.

ينبغي منح الأولوية العليا للمشاريع المداربة محليا. كثيرا ما تكون تكاليف هذه المشاريع أقل من تكاليف المشاريع المداربة خارجيا، لأن السكان يعلمون أحسن من غيرهم حالة الموارد المحلية، ويإمكانهم أن يساهموا بالعمل وأن يختاروا نظاما في حدود إمكاناتهم. والمشاريع المداربة محليا هي التي تكون لها أفضل حظوظ النجاح في الاستدامة اقتصاديا. وينبغي أيضا تشجيع العقود المتعددة الأطراف (الدولة والسلطات المحلية صاحبة المصلحة، والمنظمات غير المحلية، والمانحون)، والعقود المبرمة مع سلطات المدن، والإعانات المماثلة الأخرى للإدارة المسئولة.

• القدرات نادرة على جميع المستويات

ينبغي أن تساعد كافة الأطراف الفاعلة في تعزيز قدرة الأسر المعيشية، والجماعات المحلية، والسلطات المحلية، على الاضطلاع بالإدارة والتنسيق العادلين والمستدامين للمياه، فضلا عن أداء خدمات المياه والإصلاح. إن توفير المياه والإصلاح لأفراد الفئات يمثل في نهاية الأمر مسألة محلية.

تمكين الجماعات المحلية وبناء القدرات. من الضروري تجاوز العقبات التي تعوق مشاركة الجماعات المحلية، وإدارتها وتمكينها بغية تحقيق استدامة تقديم خدمات المياه والإصلاح المستدامة للفقراء. إن الإشراك والتمكين يكفلان أن الجماعات الفقيرة ستستفيد حقا من هذه الخدمات ويساعدان في زيادة أثر وفعالية الاستثمارات في التنمية. وسيطلب هذا إنفاق الموارد في بناء المبادرات الأساسية الاجتماعية: - استنباط آليات لإشراك الجماعات المحلية، وبناء قدرات إدارية ومهارات حقيقة لتلك الجماعات، والاضطلاع بأنشطة تدعم تمكين

الأفراد والجماعات المحلية وممثليهم. وينبغي منح الأولوية لما يلي: (١) تعزيز إشراك الجماعات المحلية وإدارتها وتمكينها؛ (٢) بناء القدرات في مجال الدعوة للشروع في عملية تنظيم إشراكية من القاعدة إلى القمة؛ (٣) الرفع التدريجي لمستوى نهج إدارة الجماعات المحلية.

١ - يجب تعزيز قدرات الجماعات المحلية والحكومات المحلية على أداء دورها في تقديم خدمات المياه والإصلاح. ينبغي أن تساعد كافة العناصر الفاعلة على تعزيز قدرة الأسر المعيشية والجماعات المحلية والسلطات المحلية على الاضطلاع بالإدارة والتنظيم العادلين والمستدامين للمياه وعلى توفير خدمات المياه والإصلاح. ويشمل هذا القدرة على تنظيم وإدارة الجوانب المالية لمشاريع ونظم المياه والإصلاح. إن توفير المياه والإصلاح لأفقر الفئات يمثل في نهاية الأمر قضية محلية، وسيتعين النضال من أجل تحقيق الأهداف الإغاثية للألفية فيما يتعلق بالمياه في المستوطنات البشرية، - المدن، والبلديات والقرى، حيث يجري استهلاك المياه وتوليد النفايات. وينبغي أن تكون جهود بناء القدرات مرتبطة على نحو وثيق بمتابعة الاستثمارات على الصعيدين الوطني والمحلي وأن تستهدف أفق الفئات.

٢ - الدعوة على جميع المستويات شرط مسبق لزيادة إبراز قضية المياه: تتطلب الدعوة بناء القدرات، وأدوات وأموال، وهي لازمة في كل من بلدان الجنوب والشمال، ويجب أن تشمل الوكالات المانحة. وكثيراً ما تظهر الحاجة لحملات في ميدان الاتصالات تستهدف أفق الفئات من أجل إنجاح عملية توفير المياه والإصلاح.

٣ - رفع مستوى إدارة الجماعات المحلية. تكرار النجاحات التي تتحققها كل جماعة محلية في جماعة أخرى. ومن أجل ترويج إدراك مفهومي التمكين وإدارة الجماعات المحلية، ينبغي تنظيم زيارات على صعيد الجماعات المحلية وتعطية بوسائل الإعلام والنشرات. وينبغي إتاحة موارد مالية على الصعيد المحلي لأغراض تمكين الجماعات المحلية وكذلك لتمويل الجوانب المادية لخدمات المياه والإصلاح، فضلاً عن مساعدة موظفي الحكومة المحليين والمنظمات المحلية على اعتماد مفهوم إدارة الجماعات المحلية. وبإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بجهود إشراك أصحاب المصلحة (مجموعات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والحكومة الوطنية، ووكالات الدعم الخارجي، مثلاً) في إدارة المياه من خلال إقامة شراكات.